

## فضيحة شركات أم أزمة نظام؟

تأثير اقتصاد العالم بأسره بالانهيار في مؤشرات أسواق المال عقب فضائح الشركات الأمريكية الكبيرة والمؤسسات المالية للتمويل والتقييم والمحاسبة الضالعة ايضاً في سقوط "نفافة الأسهم" التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي ، فنسبة ٤٠٪ من حركة التجارة الدولية تتم بين ٣٥٠ شركة عابرة للقارات معظمها أمريكية أو بمساهمات أمريكية ، ومايزيد عن ثلث التجارة الأمريكية يتولد عن التبادل بين الشركات الأمريكية الام وفروعها بالخارج ، وأكبر خمسة شركات في مجال إلكترونيات في كوريا الجنوبية هي شركات أمريكية ، ونصف صادرات دول جنوب شرق آسيا تولاها الشركات عابرة القارات وبالذات الأمريكية !؟!

وتدكينا سلسلة هذه الفضائح (والتي لم توقف بعد) وما يتبعها من فقدان لثقة المستثمر بمقدمة الكاتب الأمريكي "ناثان ميلر" عقب فضيحة ووترجيت السياسية في عهد الرئيس نيكسون: "بان الابتزاز والفساد لعباً دوراً أساسياً في تطور المجتمع الأمريكي الحديث وفي خلق الآلة المعقدة للمصالح المتشابكة بين السلطة السياسية والبيزنس والتي تحدد مجرى أمورنا" ، وكان الرئيس ايزنهاور في آخر عهده قد نبه إلى خطورة التحالف بين المؤسسة العسكرية وقطاع الأعمال الكبير على منظومة القرار الأمريكي .

ولقد هلت أبواك الدعاية الإعلامية والفكريّة لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وذهبت إلى تمجيد هذا النموذج باعتباره الأوحد والأخير في تاريخ البشرية القادر على تحقيق رفاهة الإنسان (نهاية التاريخ : لفوكوباما) ! فالرأسمالية اليابانية تتذرع نتيجة تدخل الدولة في توجيه المسار الاقتصادي ، ونموذج دول جنوب شرق آسيا واجه أزمة ١٩٩٢ بسبب عدم صلاحية الحكومة Bad Governance ولأسباب أخرى لم تذكر عندما كانت نفس آلة الدعاية تتحدث عن المعجزة الآسيوية والنمور الآسيوية ، والنماذج الرأسمالي الأوروبي غير قادر على المنافسة والابتكار نتيجة سياسات الضمان الاجتماعي وحماية حقوق القوى العاملة !؟ ولقد تناهى المهللون للنظام الاقتصادي الأمريكي تدخل الدولة المستمر لمساندة قطاع الأعمال وخاصة منظومة الشركات الكبرى منذ أزمة الكساد الأعظم عام ١٩٢٩ وحتى تاريخه ، ولقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق أعلى مستوى تاريخي من السيطرة السياسية والاقتصادية عندما كان معظم العالم المتقدم تحت الأنماط بعد الحرب العالمية الثانية ، واعطت الأولوية المطلقة لاحتواء ألمانيا واليابان داخل نظام عالمي تحكم فيه قطاعات مالية وصناعية مرتبطة مباشرة بمصالح "الشركة الأمريكية Corporate America" ، وكما فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأمريكي في أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال ، وفي عام ١٩٧١ وعند ظهور بوادر تنافسية أوروبا واليابان ، أعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادي العالمي القائم (نظام بريتون وودز) الذي أسس عقب الحرب العالمية الثانية

والذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور "المصرف العالمي" ولعب "الدولار" دور العملة العالمية الوحيدة والتي يتم تحويلها بسعر ثابت ٣٥ دولار لأونصة الذهب ، ولقد كان رد نكسون على اهتزاز اليمونة الاقتصادية الأمريكية قاطعاً: "عندما تخسر عليك أن تغير من قواعد اللعبة" ، وقد أدى هذا التحلل من القواعد السابقة إلى نمو عشوائي للاقتصاد الدولي ، والى تحقيق ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم دون آية قيود ، وتوسعت أسواق المال العالمية نتيجة لذلك وأيضاً نتيجة التدفق الهائل للبترودولارات بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٤ ولبيانات ثورة الاتصالات والمعلومات التي يسرت سرعة انتقال الأموال ، ولجأت المصارف العالمية المرتبطة بالمصالح الأمريكية إلى تشجيع اقتراض الدول مما أدى إلى أزمة القروض الدولية للعالم الثالث كما هو معروف ، ولقد ساهم ارتفاع سعر النفط - والذي صاحبه أيضاً ارتفاع أسعار الفحم الأمريكي والبيورانيوم والمنتجات الزراعية الأمريكية - في تحقيق أرباح طائلة للشركات الأمريكية والإنجليزية العاملة في مجال الطاقة وفي توجيه استثماراتها لاستخراج البترول من مناطق آلاسكا وبحر الشمال عالية التكلفة ، وتمكنت الإدارة الأمريكية من التغلب على العجز الناجم عن فاتورة النفط المستورد عن طريق صادرات غير مسبوقة في مجال السلاح للشرق الأوسط وبناء المشروعات العملاقة في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية .

أن الأمثلة عديدة لهذا التشابك الأخبطوطى بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى : من برنامج "الغداء للسلام Food for peace" والذي حدد السناتور هيبورت هامفري في ذاك الوقت أهدافه بدعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة واعتماد الآخرين على الغداء الأمريكي من جهة أخرى ، ومروراً بخطط ريجان لإنقاذ شركة كرايسنر للسيارات وبنك كونتنental الليبوى وتعويض المؤسسات المالية التي تضررت من فضيحة توظيف الأموال في آخر الثمانينات (S,L Scandal) وكل ذلك من أموال داعمى الضائبين الأمريكيين ! وكما قام الرئيس بوش الأب - عند نهاية الحرب الباردة - بإنشاء ما يسمى Defense Trade Center لترويج بيع السلاح حول العالم ، ونجح المركز في رفع مبيعات الشركات الأمريكية من السلاح من ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى قرابة ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١ .

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى مناطق اقتصادية تخدم كل منها على حدة أغراض الشركات الأمريكية (فنزويلا والمكسيك والخليج للنفط ، أمريكا الوسطى والカリبي للعملة الرخيصة وتجميع المنتجات ، الصين للاستهلاك ... الخ ) ، وكما سعت من حلال مجموعة السبع (ثمانية حالياً) وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر أعطيت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها بشرط الدفع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي ، وطلب من أكثر من ١٠٠ دولة من العالم الثالث فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الاقتصادي الوطني تحت شعار "حرية التجارة" والذي كانت له آثار مدمرة على اقتصادات الدول في أمريكا اللاتينية وهروب الأموال من روسيا والتي قدرت مابين ١٤ إلى ١٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وحده ، وعلى ازدياد حالات

الفقر والاضطراب الاجتماعي في كل الدول التي أخذت بمبادئ اليمين المتطرف في فتح أسواق المال دون قيود وبمبادئ الأصولية الاقتصادية "دعاه يفعل - دعه يمر" ، والملفت للنظر أن الإدارة الأمريكية التي تطالب بسياسات للتجارة الحرة لم تطبق هي نفسها أية من هذه السياسات في جميع مراحل التطور الاقتصادي الأمريكي وكما أن كل حلفائها في الغرب والشرق لم يتبعوا أية من هذه التوجهات في تحقيق تقدمهم ونمو اقتصادهم ، والغريب أن تقرير الأمم المتحدة الأخير - والذي يتناول تجربة ٨٠ دولة انتقلت إلى الديمقراطية - أثار العديد من التساؤلات والتعليق حول عدم رضاء الشعوب عن هذا التحول وكان العيب هو في التطبيق الديمقراطي ! بينما لم يذكر السبب الرئيسي لفشل الآ وهو السياسات الاقتصادية الليبرالية التي صاحبت التحول الديمقراطي في هذه الدول ! .

أن ما يريده النظام الأمريكي في حقيقة الأمر ليست هي التجارة الحرة بل هو احتكار المستقبل لصالح منظومة "الشركة الأمريكية" في حرية دخول الأسواق واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا والاستثمار والإنتاج العالمي ، فهي تطالب لشركاتها بحقوق الملكية في مجال الدواء والزراعة (البذور، المبيدات ... الخ) والتي سيدفع ثمنها الفقراء في الدول النامية متاجهله الأرباح التي تتحققها شركاتها من خلال الحصول "مجاناً" على أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعية الأخرى التي تراكمت خبراتها لدى العالم النامي عبر مئات السنين ، ومتناسبة أن الدول المتقدمة لم تطبق نظم براءة الاختراع في مجال الدواء إلا حديثاً (إيطاليا في عام ١٩٨٢ واليابان في عام ١٩٧٦ وألمانيا في عام ١٩٦٦) وبل أن الولايات المتحدة نفسها رفضت في القرن التاسع عشر دعوى حقوق الملكية بحجة إنها ستعرقل التطور الاقتصادي ! .

ولا يقتصر ارتباط الدولة في أمريكا مع الشركات الكبرى على الجانب الاقتصادي ، فهناك الجانب السياسي المرئي وغير المرئي ، مثل تبادل أفراد النخبة المراكز العليا (ماكنمارا وشولتز وتشيني وغيرهم) في الدولة والشركات ومثل مساندة الدكتاتوريات (سوهارتو - بارك - بنبيوشة - موبوتو ...) التي ارتبطت مصالحها بالشركات الأمريكية الكبرى، وعندما قبضت الدكتاتورية في جنوب كوريا على الحركة الديمقراطية في عام ١٩٨٠ بادر الرئيس كارتر - بعد أيام معدودة - بإيفاد رئيس بنك التصدير والاستيراد الأمريكي إلى سول لطمأنة العسكر على المساندة الاقتصادية الأمريكية وصرف ٦٠٠ مليون دولار كقرض عاجل ! هذا علاوة على التصدي المستمر لكل الأنظمة الوطنية التي يتعارض توجهها مع مباديء الليبرالية للنخبة الأمريكية .

وهكذا لا يمكن القبول بادعاء أن ما حدث هو حالات فردية أثرت على البورصة نتيجة حجم الشركات التي نالتها الفضيحة ، بل أنه أزمة نظام بأكمله سيطرت عليه المصالح الخاصة للشركات الكبرى (ما هو صالح لجزرال موتورز فهو صالح لأمريكا) ، وبدأ تكشف عنه العورة نتيجة مبدأ "الشفافية" التي عضده ثورة الاتصالات والمعلومات والتي أفادت الاقتصاد الأمريكي أقصى استفادة في التسعينات من القرن العشرين وترتد سهامهااليوم إلى قلب النظام الأمريكي لنفضح ممارساته الاقتصادية والسياسية .

أن العالم مقبل على فترة اضطراب و عدم استقرار نتيجة العبث بمصالح الأغلبية لصالح نموذج اقتصادي لا يخدم إلا أقلية ضئيلة ، وقد تفيد الحرب ضد الإرهاب في تعدي فضيحة الشركات و تحريك الآلة الاقتصادية الأمريكية لبعض الوقت و تحقيق المزيد من الهيمنة ، ولكن بدون أدنى شك فإن مثل هذا النظام الذي يعالج الأزمة بأزمة لا يمكن أن يستمر؟!